الأمم المتحدة

S/2006/831

مجلس الأمن

Distr.: General
19 October 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال المؤقتة للبعثة الدائمة لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إلى سعادتكم، بناء على تعليمات من حكومتي، نسخة من رسالة موقعة من معالي السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، بشأن القوات العسكرية المتعددة الجنسيات الموجودة في تيمور – ليشتي (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوفيا **بورغيز**
القائمة بالأعمال المؤقتة

251006 251006 06-58018 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال المؤقتة للبعثة الدائمة لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

القوات العسكرية المتعددة الجنسيات في تيمور – ليشتي

بالنيابة عن شعب وحكومة تيمور – ليشتي، أود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لكم ولأعضاء مجلس الأمن على إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وعلى تأييدكم في السابق للقوات المتعددة الجنسيات المقدمة من أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا، إلى جانب قوة الحرس الوطني الجمهوري التابعة للبرتغال، والتي قدمت لنا المساعدة في أيار/مايو من هذه السنة.

وأُلاحظ أنه قد طُلب إلى الأمين العام، في الفقرة ٢ من القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أن يستعرض الترتيبات التي سيجري إرساؤها بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وقوات الأمن الدولية، بعد التشاور مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها حكومة تيمور – ليشتي، وأن يعرض آراءه في موعد غايته ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وأشير إلى رسالتنا المؤرخة ١٨ آب/أغسطس التي أعلنت فيها رأي القيادة التيمورية بشأن الموضوع؛ وسوف أبين الآن الرأي الحالي للقيادة التيمورية بشأن هذا الموضوع بغية إعلامكم على النحو الصحيح، بعد التشاور ومراعاة المصالح المثلى لشعب تيمور – ليشتي وجيرانه والمسائل الماثلة حاليا أمام مجلس الأمن.

- قوات الأمن الدولية – المتعددة الجنسيات لتيمور – ليشتي

في رسالتنا المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ورد أن قوات الأمن المتعددة الجنسيات، التي تعرف باسم فرقة العمل المشتركة – ٦٣١، تمكنت سريعا من قمع أعمال العنف وحققت استقرار الأوضاع. وتواصل هذه القوات القيام بذلك بصورة مثالية وتتولى توفير بيئة آمنة يتسنى فيها للقادة التيموريين وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي الاضطلاع بأدوار الإدارة والدعم والمساعي الحميدة المنوطة بكل منهم.

ويمكن ذلك القيادة التيمورية من التركيز على الأولويات الراهنة المتمثلة في بناء الدولة على أساس توفير الخدمات، لا سيما للفقراء، وتقديم المساعدة للمشردين داخليا لإعادة التوطين والعودة إلى الوطن عن طريق برنامج ”سيمو مالو“ (SIMU MALU) (القبول المتبادل) في تزامن مع مبادرة رئيسنا للحوار الوطني، وبناء المؤسسات؛ وحتى تتمكن

قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة، التي يبلغ قوامها حاليا ٧٠٠ فرد، من القيام بمهام الشرطة بصورة منتظمة، والعمل في الوقت نفسه بتعاون وثيق مع المؤسسات والسلطات التيمورية لإعادة تشكيل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

إن الترتيب الحالي الذي تتولى بموجبه قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة الاضطلاع بمهام حفظ القانون والنظام في الدولة، عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، والذي تتولى بموجبه القوات العسكرية لفرقة العمل المشتركة — ٦٣١ توفير الأمن، بالاشتراك مع أستراليا، ترتيب يعمل بصورة جيدة للغاية. وقد كان التنسيق ممتازا منذ أول يوم تم فيه نشر القوات وقد جرى تدعيم ذلك الآن ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وقد أبلغتنا أستراليا، التي تشارك بقوات عسكرية تتألف حاليا من نحو ١٠٠٠ فرد، بأنها على استعداد للبقاء إلى حين إجراء انتخابات عام ٢٠٠٧ على الأقل، وإلى ما بعد ذلك الموعد، حسب الاقتضاء، بعد التفاوض في الأمر.

و خلال زيارة لأستراليا جرت يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أبلغني جون هاوارد رئيس وزراء أستراليا بأنه، بالإضافة إلى ما ورد آنفا، سيظل عدد القوات الموجودة الآن في تيمور – ليشتي على ما هو عليه تقريبا حتى كانون الأول/ديسمبر على الأقل، وإلى ما بعد ذلك الموعد إذا لزم الأمر، وأن أقل عدد للقوات الموجودة في أي وقت لن يقل عن قوام كتيبة.

وأشارت دول أخرى إلى أنها ستنظر في نشر قوات للانضمام إلى الترتيب الحالي، في إطار قوة الأمن الإقليمية المتعددة الجنسيات.

وإنني أدرك تماما، شأني شأن جميع التيموريين، أن مجلس الأمن ينظر الآن في العديد من المسائل التي تتطلب اهتماما وموارد بصورة عاجلة، وأدرك كذلك أن علينا ألا نستنزف الموارد، بالنظر خاصة إلى أن لنا جيرانا لديهم القدرة والاستعداد لمساعدة مجلس الأمن.

ومن ثم بوسعي أن أعلن رغبة جميع مؤسسات دولتنا، بما في ذلك الرئيس، في استمرار الترتيب الراهن لقوات الشرطة العاملة بالقبعات الزرقاء والقوات العسكرية العاملة بالخوذ الخضراء، بموافقة مجلس الأمن. وهذا الوضع هو أفضل ما يناسب الحالة في تيمور – ليشتي.

(توقيع) خوسيه **راموس– هورتا**
رئيس الوزراء